

# The Role of Islamic Banks in the Development of Small and Medium Enterprises in Jordan

Dr. Abdullah Ahmed Aldaas  
Buisness School - Accounting Department  
Middle East University - Jordan  
khaledjaarat@yahoo.com

Dr. Khaled Jamal Jaarat  
Buisness School - Associate Professor in Accounting  
Middle East University - Jordan  
aldaasco@gmail.com

Received 28/1/2013

Accepted 12/3/2013

## Abstract

*The study aims at highlighting the role of Islamic banks in the development of small and medium enterprises through the provision of necessary funding. It also aims at clarifying the privacy of Islamic financing system and its adaptation for small and medium enterprises. The study has taken the Jordan Islamic Bank as an example of Islamic banks in Jordan, and it concluded a number of results, most notably that the reality of Islamic finance for small and medium enterprises was very limited, as shown by limiting that Islamic banks on the two versions of Murabaha, and participation ended by ownership, within the program of financing craftsmen and professionals in the Jordan Islamic Bank, and not rely on any other formats of funding. The main reason behind choosing financing through Islamic banks is the belief of dealers in the legality of transactions in Islamic banks, but the guarantees and complications in procedures fall short in obtaining financing from Islamic banks. The researchers recommend at the end of the study that Islamic banks in Jordan need to take care of SMEs for their contribution in economic and social development, and recommend also relying more on other funding methods based on the apportionment of risks and profits that are relevant to SMEs, which diversify methods of financing and guarantee more contribution to the development of these institutions.*

**Keywords:** Islamic finance, Islamic banks, small and medium enterprises (SMEs).

# دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

د. خالد جمال الجعارات  
كلية الأعمال قسم المحاسبة والتمويل  
جامعة الشرق الأوسط  
khaledjaarat@yahoo.com

د. عبد الله أحمد الدعاس  
كلية الأعمال - قسم المحاسبة  
جامعة الشرق الأوسط  
aldaasco@gmail.com

تاريخ قبول البحث ٢٠١٣/٣/١٢

تاريخ استلام البحث ٢٠١٣/١/٢٨

## الملخص:

لقد هدفت الدراسة إلى إبراز دور المصارف الإسلامية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من خلال تقديم التمويل اللازم لها، كما هدفت أيضاً إلى بيان خصوصية نظام التمويل الإسلامي، ومدى ملاءمته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد اتخذت الدراسة البنك الإسلامي الأردني حالة للمصارف الإسلامية في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: ضآلة تمويل المصارف الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك اقتصار أساليب التمويل في المصارف الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أسلوب المرابحة للأمر بالشراء، وأسلوب المشاركة المنتهية بالتملك ضمن برنامج تمويل الحرفيين والمهنيين في البنك الإسلامي الأردني، وعدم الاعتماد على أي أسلوب من أساليب التمويل الأخرى، كما أن السبب الأبرز لاختيار التمويل الإسلامي هو اعتقاد المتعاملين بمشروعية المعاملات في البنوك الإسلامية، ولكن الضمانات والتعقيدات الإجرائية حالت دون الحصول على التمويل اللازم من هذه المصارف. وأوصى الباحثان في نهاية الدراسة بضرورة أن تُعنى المصارف الإسلامية في الأردن بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يوصيان أيضاً بالاعتماد بشكل أكبر على الصيغ التمويلية الأخرى التي تقوم على قسمة المخاطر والأرباح التي لها صلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تؤدي إلى تنوع في الوسائل والطرق التمويلية بما يسهم في تطوير تلك المؤسسات وتمييزها.

**الكلمات المفتاحية:** التمويل الإسلامي، المصارف الإسلامية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## مقدمة

المحرك لعجلة الاقتصاد والدافع له، حيث يمكن القول - وإلى حد كبير - إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد عاملاً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم ومنها الأردن، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الانتاجية من جهة، والمساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة من جهة أخرى، لذلك أصبح الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات توجّهاً استراتيجياً لدى عدد من الدول (صيام، ٢٠٠٣: ١٤ - ١٦)

وأصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل طرْحاً يحتلّ أولوية متقدمة على أجندة اقتصاديات الدول النامية، ومنها البلدان العربية والإسلامية، وذلك لأسباب عدة منها: أنها في الأجل القصير تمثل حلاً ضرورياً للإسهام في حل مشكلتي الفقر والبطالة اللتين تعاني منهما دول العالم العربي والإسلامي، إضافة إلى أن النمط السائد للعمليات الإنتاجية في ظل العولمة يعتمد على إسهام أكثر من بلد في المنتج الواحد.

ويستدلّ المؤيدون لفكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحجم إسهاماتها في بعض الاقتصاديات الكبيرة في أميركا واليابان وغيرها من البلدان المتقدمة بنسبة عددها إلى العدد الكلي للمؤسسات فيها، ففي أميركا تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٩٧ % من

شهد الاقتصاد العالمي مجموعة من التحولات والتطورات الناتجة عن ظاهرة العولمة والتكتلات السياسية والاقتصادية، والأردن كغيره من دول العالم، شهد عدداً من التقلبات في سياساتها الاقتصادية، وكان أبرزها الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. ونظراً لإفلاس كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت السلطات المعنية بتبني سياسات متعددة لتشجيع المنشآت الاستثمارية، مع التركيز على الصغيرة منها والمتوسطة، وساعدها على ذلك قدرتها على المزج بين النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل، وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي. وحتى تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهدافها تحتاج إلى رؤوس أموال لتمويل أنشطتها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال البنوك والمؤسسات المالية، لا سيما البنوك الإسلامية التي تمتاز بطرق تمويلية مختلفة عن الطرق التمويلية التقليدية في البنوك التجارية والمؤسسات المالية، مما جعلها محل اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توجهت بتلبية احتياجاتها التمويلية عن طريق البنوك الإسلامية.

وتعدّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافداً هاماً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، إذ تعد تلك المؤسسات

تحقيقها، ونظراً لقلة الدراسات التي عالجت هذا الموضوع فقد سعى الباحثان للقيام بهذه الدراسة، التي تتحدد مشكلتها في السؤالين الآتيين:

١- ما دور المصارف الإسلامية العاملة في الأردن ( البنك الإسلامي ) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين ٢٠٠٢ - ٢٠١١؟

٢- ما تقييم ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في تمويل تلك المؤسسات ؟

### فرضيات الدراسة

وبناء على مشكلة الدراسة، فقد تمت صياغة فرضيتي الدراسة على النحو الآتي:

١- **الفرضية العدمية الأولى HO1:** لا يوجد دور فعال للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن ( البنك الإسلامي ) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين ٢٠٠٢ - ٢٠١١؟

٢- **الفرضية العدمية الثانية HO2:** لا يوجد تقييم إيجابي من ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في تمويل تلك المؤسسات ؟

### أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يأتي:

١. التعرف إلى دور المصارف الإسلامية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من خلال تقديم التمويل اللازم لها.
٢. التعرف إلى رأي المتمولين في مدى الاعتماد على النظام التمويلي الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٣. التعرف إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى سعيها للتمول من المصارف الإسلامية.

### أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الوقوف على الدور الذي تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وما ينبغي للمصارف الإسلامية القيام به من دور في تمويل تلك المؤسسات، بما تحمله من مبادئ وأسس، إذ أن المصارف الإسلامية تهدف إلى المشاركة الحقيقية في المغنم والمغرم في تمويل مشروعات تصب في رفع المستوى المعيشي للمجتمعات الإسلامية.

### مصطلحات الدراسة:

**البنك الإسلامي:** وجد عدد من الكتاب صعوبة كبيرة في التوصل إلى تعريف محدد للبنك بشكل عام، فقد وردت تعريفات كثيرة في كتابات متعددة، وإن لم تكن تختلف كثيراً في قصدها، إلا أنها جاءت لمعرفة

عدد المؤسسات فيها، حيث يوجد نحو ١٣ مليون مشروع يعمل فيها أكثر من نصف العاملين في أميركا، وتؤمن ثلثي فرص العمل للعمالة الجديدة، وفي اليابان تبلغ نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو ٩٩,٤% من عدد المؤسسات فيها، وتستخدم هذه المؤسسات ٨٤,٤% من إجمالي العمالة ( الطابع، ١٩٩٩).

وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشروعات تنموية، فإنه يجب أن تقوم المصارف الإسلامية بدور كبير في التمويل، وذلك بما تتوق إلى تحقيقه من أهداف وتتميز به من خصائص، إذ أن من أهم أهدافها مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وجدير بالذكر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتطلب مرونة وتنوعاً في أساليب التمويل (أبو دياب، ٢٠٠٣)، وهذا ما يوفره التمويل الإسلامي بما يمتلكه من أدوات وأساليب متعددة تؤدي إلى زيادة الطلب على التمويل من قبل المتمولين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبما يتوافق مع رغباتهم، ويخدم متطلبات التنمية الاقتصادية وشروطها، ويحقق أهداف المصرفية الإسلامية، ولهذا جاءت هذه الدراسة التي تهدف التعرف إلى الواقع العملي للمصارف الإسلامية، والدور الذي تؤديه في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال النظام التمويلي الذي تنتهجه.

### مشكلة الدراسة وأسئلتها:

انطلاقاً من أهمية التمويل الإسلامي، والحاجة إلى استخدامه في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والنهوض بالاقتصاد والتنمية في الأردن، وتوجه الدولة الأردنية نحو ذلك لتحقيق النهوض الاقتصادي الحديث عن طريق تشجيع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدراكاً منها لدورها المتميز في الاقتصاد المحلي، ودعم المؤسسات والبنوك الإسلامية لهذا التوجه، تبرز أهمية التركيز على دراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى يمكن التوصل إلى الحلول المتعلقة بتمويل المصارف الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتناسب والأهداف المرجوة لتحقيق تلك التوجهات، ويدعم ذلك خبرة الباحثين من خلال عملهما حيث جعلتهما يتلمسان قلق بعض المسؤولين من عدم إحرار تقدم في هذه المجالات، مما خلق اتجاهها عاماً للبحث عن دراسة الصعوبات التي تتعلق بمختلف مستويات التمويل، وأهمية التمويل الإسلامي، وتفعيل دوره من خلال مقابلات شخصية أجراها الباحثان مع المشرفين في البنك الإسلامي الأردني تبين لهما وجود عدد من الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل أنشطتها، ومدى موافقة طرق التمويل هذه للشريعة الإسلامية، الأمر الذي يتطلب تفعيل دور التمويل الإسلامي في الجوانب الاقتصادية المختلفة حيال التفعيل الصحيح والمأمول من أهداف يرجى

إن الدول الصناعية والنامية تختلف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمؤسسات التي تعد متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المؤسسات الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية (خطاطبة، ١٩٩٠).

وفي سبيل مواجهة الصعوبات في المقارنة درجت عدد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية وهو التعريف الإجرائي أيضاً، وتُعرف منظمة العمل المؤسسات الصغيرة بأنها المؤسسات التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال، والمؤسسات المتوسطة التي يعمل بها ما بين ١٠ إلى ٩٩ عاملاً، وما يزيد عن ٩٩ تعد مؤسسات كبيرة (المناصرة، ١٩٩٧).

#### الإطار النظري والدراسات السابقة:

فيما يأتي الإطار النظري وخصائص التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

#### أولاً: الإطار النظري

يحتل البنك الإسلامي الأردني مركزاً مرموقاً في الاقتصاد الأردني، ويعد من المؤسسات الرائدة في تمويل قطاع الأعمال في الأردن ودعمه، ويقوم بدور هام أيضاً في تنمية الاقتصاد الأردني، وفيما يأتي بيان لنشأة والأهداف والدور الذي يقوم به البنك الإسلامي الأردني في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها.

#### البنك الإسلامي الأردني كنموذج لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

##### أ- نشأة البنك وأهدافه

تم تأسيس البنك الإسلامي الأردني في عام ١٩٧٨ (قانون البنك الإسلامي، ١٩٧٨: ٢١)، وبأشر أعماله المصرفية في شهر أيلول عام ١٩٧٩، ولقد احتل البنك الإسلامي الأردني المرتبة الثالثة بين البنوك العاملة في الأردن من حيث الموجودات حيث بلغ إجمالي قيمة الموجودات في نهاية العام ٢٠١١ (٣,١٥٠) مليون دينار مقابل (٢,٨٨١) مليون دينار في نهاية العام ٢٠١١ وبنسبة نمو مقدارها ٩,٣% (التقارير السنوية للبنك الإسلامي: ٢٠١١ : ٢٥ ، ٣٠ ، ١٢٧ ، ١٢٨). أما بالنسبة لفروع البنك ومكاتبه فقد بلغت عدد الفروع والمكاتب العاملة في الأردن وخارجه (٧٥) فرعاً ومكاتباً في العام ٢٠١١ بينما كانت في العام ٢٠١٠ (٧٢) فرعاً ومكاتباً، أي بزيادة (٣) مكاتب خلال العام (٢٠١١) أما قيمة حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب الإجمالي لسنة ٢٠١١ فقد بلغت قيمتها (٧٨٢,١٧٣,٤٤٨) مليون دينار، منها (٦٧,٧١٧,١٦٠) مليون دينار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينما بلغت في العام ٢٠١٠

للأعمال التي تقوم بها هذه المؤسسات ( المالقي، ٢٠٠٠ : ٢٥)، وعرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية (١٩٩٧: ١٠) في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية بأنها البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاء.

وقد تم تعريف البنك الإسلامي أيضاً بأنه مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع» (مبارك ويونس، ١٩٩٦: ١٧٣).

**التمويل:** هو الحصول على الأموال، واستخدامها لتشغيل المؤسسات التي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة أو تطويرها، ويقول موريس دوب: التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة، أما ببش فيعرفه بأنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها، وكذلك يعرفه على أنه: توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع مشروع خاص أو عام وتطويره (المناصرة، ١٩٩٧).

**التمويلون:** أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين حصلوا على تمويل من البنك الإسلامي.

**أما التمويل الإسلامي** فيعرف بأنه الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد والزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها، ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد حسب الشريعة الإسلامية ( المناصرة، ١٩٩٧).

**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يختلف تعريف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة مكونات الإنتاج وعوامله، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة، ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح الصناعات القائمة فيها وطبيعتها. كما يختلف التعريف وفقاً للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أو للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى، وكذلك وفقاً للمعايير المتبعة في تصنيفها كأن يكون المعيار مثلاً عدد العاملين فيها، أو حجم رأس المال، أو حجم المبيعات.

ومع اختلاف التعاريف، فإن بعض الدول العربية تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين المؤسسات حسب حجمها، وصفوة القول،

٨. أن يكون طالب التمويل مستعداً للتفرغ الكامل لإدارة المشروع وتشغيله.

٩. أن يوفر طالب التمويل ضماناً مقبولاً للبنك، بما يتناسب وقدراته. ولقد بدأ البنك الإسلامي في عام ١٩٩٤- في نطاق الدور التنموي والاجتماعي له ومساهمة منه في الحد من البطالة- بتطبيق سياسة جديدة للأخذ بيد الحرفيين، والمهنيين، والعاطلين عن العمل بتقديم التمويل بأسلوب المشاركة، إضافة إلى التمويل الذي يتم تقديمه إلى هذه الفئة بأسلوب المرابحة، ويتم تخصيص مبلغ من أموال البنك الخاصة لاستثمارها في هذا المجال، ولكن في عام ٢٠٠١ تم حصر التمويل بصيغة واحدة فقط، وهي التمويل بأسلوب المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك ضمن برنامج يسمى "تمويل الحرفيين والمهنيين، والصناعات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغة المشاركة المتناقصة المنتهية إلى التملك"، ويتضمن هذا البرنامج المزايا الآتية:

١. المتمول شريك للبنك في الربح والخسارة .
٢. يقدم البنك الخبرة الإدارية والمالية اللازمة مجاناً لطالب التمويل.
٣. المتمول غير ملزم بتسديد قسط شهري.
٤. يوزع صافي العائد إلى ثلاث حصص (حصة لصاحب المشروع، وحصة للبنك مقابل المال المستثمر ، وحصة لصاحب المشروع تُخصص لشراء مساهمة البنك في رأس المال الخاص بالمشروع).
٥. يقدم البنك الخدمة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فروع التي تغطي معظم أنحاء المملكة.

#### ثانياً: خصائص التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ويتميز التمويل الإسلامي بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص بما يأتي:

١. التركيز على الأهداف التنموية والتطويرية لهذه المؤسسات أكثر من التركيز على الربحية، وذلك لعلاقتها بشريحة كبيرة في المجتمع، وإمكانية المساهمة الحقيقية في الحد من البطالة ومحاربة الفقر، الأمر الذي يعزز الأهداف الاجتماعية للبنوك الإسلامية.
٢. تنوع صيغ التمويل الإسلامي وعدم حصرها بصيغ محددة تصب في مصلحة البنك.
٣. التركيز على تجنب الربا والشبهات المحيطة به، حيث يثار جدالياً عدم وجود فرق بين تكلفة التمويل في البنوك الإسلامية وبين تكلفة التمويل في البنوك التقليدية، وأن مسمى المرابحة ما هو في حقيقته إلا وجه آخر للربا، والهدف منه استغلال عواطف الناس الدينية.
٤. يفترض تمييز نقطة التعادل في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة عن نقطة التعادل في تمويل الشركات الكبيرة، وذلك بما يصب

(٦٦٨,٦٥٩,٠٨٢) مليون دينار منها (٥٥,٦٧٩,٦٧٢) مليون دينار أي بنسبة نمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقدارها (٣,٩%) .

بذلك نلاحظ أن البنك الإسلامي الأردني يسعى إلى تحقيق عدة أهداف منها :

١. توسيع نطاق تعامل الجمهور مع القطاع المصرفي عن طريق الخدمات المصرفية غير الربوية، مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة.
٢. تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بأسلوب المصرفي غير الربوي.
٣. توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة، ولا سيما تلك القطاعات البعيدة عن إمكانية الاستفادة من التسهيلات المصرفية المرتبطة بالفائدة.

فيما سبق يتضح شمول أهداف البنك الإسلامي الأردني، حيث تغطي احتياجات وحدات العجز وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

#### ب-لمحة عن دور البنك الإسلامي الأردني، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد بدأ البنك الإسلامي الأردني برنامجه الخاص بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عندما استحدث برنامجاً خاصاً بتمويل المهنيين والحرفيين، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد باشر البنك أعماله في هذا البرنامج عام ١٩٩٤.

- وتضمنت سياسة التمويل والاستثمار لدى البنك تمويل الفئات الآتية:
١. صغار المستثمرين وأصحاب الأعمال الصغيرة لتنمية أعمالهم.
  ٢. الحرفيين لتمكينهم من إيجاد فرص عمل ودخل .

أما بالنسبة للقطاعات المستهدفة من هذا البرنامج، فإنه يمنح التمويل لخريجي المعاهد والجامعات، والحرفيين، والمهنيين، والفنيين الذين تتوافر لديهم الخبرة الكافية، وذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وسواء أكان المشروع جديداً أم قائماً، ويبلغ الحد الأعلى للتمويل (٢٠٠٠٠) ديناراً أردنياً، ويمكن أن يزداد باستمرار إذا ما ثبت نجاح المؤسسة.

#### شروط التقدم بطلب تمويل:

١. أن يكون طالب التمويل حسن الخلق وحسن السمعة.
٢. أن يكون صاحب خبرة في المجال الذي يطلب التمويل له.
٣. أن يكون المشروع ذا جدوى اقتصادية.
٤. أن يكون المشروع داخل الأردن.
٥. ألا يتنافى المشروع مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٦. أن يساهم طالب التمويل في رأس المال سواء بنسبة نقدية أو عينية يوافق عليها البنك.
٧. أن يكون طالب التمويل حاصلًا على التراخيص اللازمة.

تقديم المشورة الفنية، وعقد الدورات لطالبي التمويل، وتسهيل الضمانات المصرفية.

٢. دراسة الحكيم، ٢٠٠٣، بعنوان " دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة : دراسة لدور العقود الإسلامية في التمويل" حيث هدفت إلى لقاء الضوء على العقود التي تجربها المصارف الإسلامية، وتتاسب مع المؤسسات الصغيرة وتوضيح الفرق بين الصيغ الإسلامية والصيغ الربوية، وبيان مدى أهمية التمويل وفق هذه العقود. ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: إن لجوء المؤسسات الصغيرة إلى سد احتياجاتها التمويلية من خلال الصيغ التي تقدمها المصارف الإسلامية أفضل من لجوئها إلى التمويل بالصيغ الربوية التي تقدمها المصارف التجارية، ذلك لما يتوفر في الصيغ الإسلامية من الاستقرار، والمرونة، وتحقيق الأرباح للمشروعات الصغيرة.

٣. دراسة البعلي، ٢٠٠٣، بعنوان : " إمكانات ابتكار الأساليب والأدوات، والعمليات الجديدة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، وهدفت هذه الدراسة التعرف إلى أساليب المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك معوقات تمويل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية للمشروعات الصغيرة وصعوباتها، وسبل التغلب عليها، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أبرزها اقتراح بعض النماذج التمويلية الأكثر ملاءمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٤. دراسة ربحان، ٢٠٠٣، بعنوان : "دور المصارف الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة : الواقع والآفاق"، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة، واستعرض المزايا الاقتصادية والاجتماعية لتمويل المؤسسات الصغيرة، والمخاطر والصعوبات المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أكثر الصيغ ملاءمة لتمويل هذه المؤسسات والمستخدمة من قبل المصارف الإسلامية، وقد حصرها بالمراوحة والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك والمضاربة والتأجير.

٥. دراسة Ahmed، ٢٠٠٣، بعنوان " The Role of Islamic Financial Institutions In Financing Micro Enterprises: Theory And Evidence"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدور الفعلي والمؤثر للمصارف الإسلامية تستطيع في توليد الثروة، والحد من الفقر من خلال تمويلها للمشروعات الصغيرة. وبينت الدراسة الدور الاجتماعي لطبيعة العقود في المصارف الإسلامية، التي من خلالها تستطيع المصارف الإسلامية أن تكون الأفضل في تمويل المؤسسات

في تخفيض تكلفة التمويل لإتاحة الفرصة لهذه المؤسسات بالنهوض والتطوير.

٥. المشاركة في المغرم والمغرم، ويرتبط بذلك عدم التركيز على أسلوب المراوحة للأمر بالشراء، حيث أن البنوك الإسلامية بانتهاجها ذلك لا تشارك في أي مغرم.

٦. ضرورة توسيع نطاق القرض الحسن ورفع سقفه بما يساهم في تغطية متطلبات التمويل لجزء كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم انخفاض حجم التمويل المطلوب فيها.

٧. المشاركة الحقيقية في الاستثمار من خلال طرح بدائل تمويلية تامة كالمضاربة بحيث يكون البنك هو الممول والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي المضارب لبعض الأنشطة على ألا يتعارض ذلك مع المحافظة على أصول البنك وأمواله.

٨. ضرورة الالتزام بمتطلبات الشريعة الإسلامية المتعلقة بالبيع وخاصة بيع المرابحة، وذلك فيما يتعلق بحيازة السلعة قبل بيعها، وملكيته كذلك، والتعامل مع التأمين وفق أسس الشريعة الإسلامية.

### ثالثاً : الدراسات السابقة

فيما يأتي عرض موجز لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

١. دراسة خطاطبة، ١٩٩٠، بعنوان "التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن" حيث هدفت هذه الدراسة إلى لقاء الضوء على واقع الصناعات الصغيرة في الأردن، وآفاق تطويرها في المستقبل، والتعرف إلى أعداده، وهيكلها التوزيعي والصعوبات التي تواجهها، والتطرق لمشكلة التمويل وكيفية معالجتها بالصيغ الإسلامية، وقد قامت هذه الدراسة على افتراض وجود مشكلة للتمويل تحول دون تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة في الأردن، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج مفادها أن قطاع المؤسسات الصغيرة في الأردن يشكل ما نسبته % 94 من عدد المؤسسات الصناعية، وأن هذا القطاع يساهم بـ % 9.6 من إجمالي الناتج القومي، كما يشغل % 40 من إجمالي القوى العاملة في قطاع الصناعة، وقد أوضحت الدراسة في نتائجها أن أهم الصعوبات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة في الأردن تتمثل بمشكلة التمويل التي تعود لعدد من الأسباب أهمها: اعتماد مؤسسات التمويل على أسلوب الربوي الذي يسبب إجماع نسبة كبيرة من طالبي التمويل عن اللجوء إلى مثل هذه المؤسسات لتمويل مشاريعهم، وقد تطرقت الدراسة بشكل موجز لعرض أهم مصادر التمويل اللاربوي، ثم استعرضت بعد ذلك خطة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة عن طريق المصارف الإسلامية، التي تم استعراضها في ثلاثة محاور رئيسية، وهي: التركيز على صفتي المشاركة والتأجير، واشتراط

الصغيرة. كما بينت الدراسة أن هناك عددا من البنوك الربوية بدأت تتبع صيغ التمويل الإسلامي في تمويلها للمشروعات الصغيرة، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة هو أن المصرف الإسلامي يستطيع تمويل المؤسسات الصغيرة بتكلفة أقل من البنوك الربوية، وبالتالي تستطيع المؤسسات الصغيرة تحقيق ربح أعلى عن طريق تمويلها من المصارف الإسلامية، وأثبتت الدراسة ذلك عن طريق عدد من المعادلات الرياضية، هذا وقد اعتمدت الدراسة على خبرات من بنك بنجلادش الإسلامي المحدود، والبنك الإسلامي للتنمية.

٦. الأسرج، حسين عبد المطلب، ٢٠١٢، دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتهدف الدراسة التعرف إلى دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دراسة قنوات تأثير التمويل الإسلامي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعرض أهم صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومزايا التمويل الإسلامي. ثم إلقاء الضوء على أهم معوقات استخدام التمويل الإسلامي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ارتفاع أهمية صيغ التمويل الإسلامي في قدرتها على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة، بحيث يحصل كل طرف على حقه، بدلا من نظام الإقراض بالفوائد الذي يضمن حق صاحب القرض عادة على حساب المقترض، كذلك تضمنت الشريعة الإسلامية عددا من الضوابط الشرعية التي تكفل حسن استثمار المال، كذلك إبراز مزايا التمويل الإسلامي في توفير رؤوس الأموال، وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لإنتاج السلع والخدمات، والمساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، والقضاء على البطالة وإنشاء فرص العمل وتوفيرها، والقضاء على الفقر.

#### ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو أنها تتعرض لكيفية الموازنة بين هدف البنوك الإسلامية الربحي من خلال عوائد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبين تلبية متطلبات التنمية والتطوير لهذه المؤسسات، وإمكانية تحمل مخاطر المغنم والمغرم معها، وذلك من خلال حصر المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند رغبتها في الحصول على التمويل من البنوك الإسلامية، ونوعية صيغ التمويل التي يعتمدها البنك الإسلامي، إضافة إلى معرفة تقدير الممولين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتعامل مع المصارف الإسلامية كممولين لأنشطتهم المختلفة.

#### الطريقة والإجراءات:

يشتمل هذا الجزء على التعريف بإجراءات الدراسة، ويتضمن المنهج المتبع في الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، وأداة الدراسة، ومتغيرات الدراسة، والجانب الإحصائي الوصفي المستخدم في وصف النتائج.

#### منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والنوعي المستند على دراسة الحالة، التي اتخذت من البنك الإسلامي نموذجا لدراسة دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم الاعتماد في جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة على استبانة تم إعدادها بشكل أساسي، إضافة إلى المقابلات اللازمة، وذلك لدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها التنموي، وأدوات التمويل الإسلامي، وتحليل البيانات المنشورة في التقارير الصادرة من المصارف الإسلامية محل الدراسة (البنك الإسلامي الأردني).

#### مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، والمصارف الإسلامية ممثلة بالبنك الإسلامي، أما عينة فقد تم اختيار عينة عرضية من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذين يراجعون البنك الإسلامي بهدف الحصول على تمويل لمؤسساتهم، وقد استغرق حصر العينة ثلاثة شهور كان الباحثان يلتقيان خلال هذه الفترة بالمراجعين من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى البنك الإسلامي الأردني، والجدول (١) الآتي يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة.

جدول (١): خصائص أفراد عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار من أصل ٥٢٨	الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعينة	
		الفئات	الخاصية
١٦%	٨٥	غير متعلم	المؤهل العلمي
٦١%	٣٢٢	دون الثانوية العامة	
١٠%	٥٢	الثانوية العامة	
١٣%	٦٩	غير ذلك	
٨٤%	٤٤٤	١٠٠ دينار فأقل	دخل العامل
١٠%	٥٢	من ١٠١ إلى ١٥٠ ديناراً	
٣%	١٦	من ١٥١ إلى ٢٥٠ ديناراً	
٣%	١٦	أكثر من ذلك	
٧,٤%	٤٠	صناعات حرفية	النشاط الرئيسي للمؤسسة
١١,٦%	٦١	تربية مواشي	
٢,٥%	١٣	مؤسسات إسكانية	
٦٥%	٣٤٣	مؤسسات تجارية	
٢,٥%	١٣	صياولة	
١١%	٥٨	مؤسسات زراعية	
٨٣,٥%	٤٤١	صغيرة	حجم المؤسسة
١٦,٥%	٨٧	متوسطة	حسب عدد العاملين

إجرائها، وجمع البيانات المالية من وثائق المصارف الإسلامية، اتبع الباحثان الإجراءات الآتية في التنفيذ:

- الاطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بسؤالي الدراسة وكذلك على الإطار النظري للدراسة.
- إعداد الاستبانة التي تضمنت أسئلة المقابلة كأداة للدراسة، وعرضها على عدد من المتخصصين للتأكد من صدقها، بأخذ ملاحظاتهم وتعديلاتهم عليها، والتأكد من أنها ممثلة لما تود الدراسة الحصول عليه من بيانات.
- اللقاء مع الممولين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء وجودهم للحصول على تمويل لمؤسساتهم من خلال المصارف الإسلامية، وخلال فترة زمنية استغرقت ثلاثة شهور، واملء الاستبانات، وأخذ الملاحظات الهامة من واقع المقابلات.
- استخراج النتائج في ضوء البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها، والمعالجة الإحصائية التي تم اقتراحها، وتقديم التوصيات في ضوءها.

#### المعالجة الإحصائية:

استخدم الباحثان أساليب الإحصاء الوصفي باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS) في الحصول على البيانات الإحصائية المتعلقة بالتكرارات، والنسب المئوية، والرتب، واختبار t-test للإجابة عن سؤالي الدراسة.

#### استعراض الدراسة الميدانية

يعد التمويل العامل الأبرز في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، وينبغي للمصارف الإسلامية أن تساهم في تمويل تلك المؤسسات لأثرها المباشر على الممولين، وامتداد ذلك الأثر على الاقتصاد، سواء من حيث الجهة التي تقوم بتمويلها، أو من حيث الكيفية التي تتم بها عملية التمويل من جهة أخرى، أو الغرض الذي يتم تمج التمويل لأجله من جهة ثالثة.

وإن الواجب المناط بتلك المصارف كما هو معلن عنه، يتمثل بقدرتها على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما أمكن، ويجب عليها مراعاة هذا الجانب، ومن أهم المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي يمكن اعتبارها دراسة حالة هو البنك الإسلامي الأردني كما ورد سابقاً.

وفيما يأتي عرض للنتائج وفق سؤالي الدراسة:

**السؤال الأول:** ما دور المصارف الإسلامية العاملة في الأردن (البنك الإسلامي) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين ٢٠٠٢ - ٢٠١١، من حيث الآتي:

- مبلغ التمويل (مشاركة)

يبين الجدول (١) السابق توزيع عينة الدراسة حسب العمر، والمؤهل العلمي، والدخل، والنشاط الرئيسي للمؤسسة وحجمها، حيث يظهر من النتائج أن معظم العاملين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة إسلامياً ممن هم في سن العمل، فقد وجد أن حوالي ٨٥% منهم أعمارهم تتراوح ما بين ١٩ - ٦٠ سنة، كذلك وجد أن مستوى التعليم لهذه الفئة متدنٍ حيث أن ٦١% منهم يحملون مؤهلاً دون التوجيهي، وأن حوالي ٨٤% منهم دخولهم أقل من ١٠٠ دينار شهرياً.

أما بخصوص النشاط الرئيسي للمؤسسة؛ فقد وجد أن النشاط التجاري الذي احتل المرتبة الأولى سجل ما نسبته ٦٥%، بينما تراوحت نسب الأنشطة الأخرى بين ٢% إلى ١١% من إجمالي حجم العينة، أما بالنسبة لحجم المشروع فقد تبين أن ٦٦,٥% من المؤسسات الممولة إسلامياً مشروعات صغيرة.

#### أداة الدراسة:

لقد تم تطوير استبانة موجهة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الملحق رقم ١) تم تصميمها بحيث تلبى أيضاً توثيق المعلومات اللازمة في المقابلات التي تم إجرائها للتعرف إلى وجهات نظر الممولين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول تقييمهم لعدد من متغيرات التعامل مع المصارف الإسلامية، وقد تم توزيع الاستبانة أثناء المقابلات، وقد تركزت الاستبانة على البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، وكذلك معلومات أخرى عن الممولين وبعض آرائهم.

#### حدود الدراسة ومحدداتها:

لقد تم تنفيذ هذه الدراسة في ضوء الحدود والمحددات الآتية:

- ١- تم تطبيق الدراسة على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يتعاملون مع المصارف الإسلامية.
- ٢- تم تطبيق الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين ٢٠٠٢ - ٢٠١١م.
- ٣- تم حصر الدراسة على البنك الإسلامي فقط باعتبارها دراسة حالة.
- ٤- تتوقف نتائج هذه الدراسة على صدق وجهات نظر أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والممولين من المصارف الإسلامية، التي تم الحصول عليها بالإجابة على أسئلة المقابلة الواردة في الاستبانة الموزعة لهذه الغاية.

#### إجراءات الدراسة:

لقد اتبع الباحثان الخطوات الآتية لتنفيذ هذه الدراسة: بعد إعداد أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبانة التي تم توزيعها والمقابلات التي تم



والمتوسطة المستفيدة، فقد بلغت قيمة التمويل في عام ٢٠٠٢ (١٠٠٠٠٠) دينار، وازدادت في عام ٢٠٠٣ بمقدار (٧٠٠٠٠)، ولكن تناقصت أعداد المؤسسات حيث تم تمويل خمس مؤسسات فقط، بينما تراجع مبلغ التمويل إلى (٨١٠٠٠) دينار في عام ٢٠٠٤، كذلك لم يمول سوى ست مؤسسات، ومن ثم تناقصت أعداد المؤسسات حيث لم يمول سوى ثلاث مؤسسات في العام ٢٠٠٥، ثم تراجعت في العام ٢٠٠٨ إذ تم تمويل مؤسستين فقط. كما يبين الجدول (٢) أنه في عام ٢٠١١ تم تمويل ست عشرة مؤسسة، وبلغ إجمالي التمويل (٣٧٥٠٠٠) دينار، أما عدد المؤسسات التي استفادت من هذا البرنامج حسب التقارير السنوية للبنك حتى نهاية عام ٢٠١١ فكانت (٥٦) مؤسسة، ويبين الجدول (٢) أيضا أن المؤسسات التي تمولت حسب أسلوب المراجعة للأمر بالشراء فقد حظيت بمبالغ كبيرة حيث تراوحت بين (١٧٠٠٠٠ - ٧٠٤٠٠٠) دينار، وفي عام ٢٠٠٨ لم يتم تمويل أية مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلا بأسلوب المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك فقط، بعيدا عن أسلوب المراجعة للأمر بالشراء، ومنه فقد شكلت نسبة التمويل الممنوحة بأسلوب المشاركة ما نسبته (٠,٩%) من إجمالي المشاركات، فبدأ البنك التمويل بأسلوب المراجعة منذ عام (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) وسجلت ما نسبته (٠,٣%) من نسبة المراجحات في البنك وإجمالاً هي نسب ضئيلة جدا كما هو واضح.

والذي يظهر من التحليل السابق، أن دور البنك الإسلامي الأردني في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان ضئيلا، ويقتصر على التمويل ضمن برنامج تمويل الحرفيين الذي لم يتجاوز تمويله لها مليوني دينار تقريبا طيلة عشر سنوات من تطبيق البرنامج.

#### ثانيا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

لقد نص السؤال الثاني على الآتي: ما تقييم ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولين للدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في تمويل تلك المؤسسات؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حصر الصعوبات التي تواجههم، والفترة الزمنية المستغرقة في التمويل، وأنواع الصيغ الإسلامية للتمويل، ومبلغ التمويل، ونسب المراجعة، وأنواع الضمانات، وفترة السماح المسموحة للسداد، والجدول من (٣ - ١٤) تظهر ذلك على النحو الآتي:

١. فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء تقديم طلب الحصول على تمويل وتحديد الصعوبات التي تواجه المؤسسات عينة الدراسة. فقد جاءت نتائجها كما يتضمنها الجدول رقم (٣) الآتي:

#### • مبلغ التمويل (مراجعة)

- عدد المؤسسات
- نسبة المشاركة
- نسبة المراجعة؟

**السؤال الثاني: ما تقييم ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في تمويل تلك المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بما يأتي:**

- الصعوبات التي يواجهونها عند التعامل.
- الفترة الزمنية المستغرقة لتقديم التمويل.
- أنواع الصيغ الإسلامية التي تم الحصول بموجبها على التمويل.
- نسبة ما حصلت عليه قياسا بالتمويل التقليدي.
- نسبة المراجعة قياسا مع البنوك التقليدية.
- أنواع الضمانات الممنوحة عند تقديم التمويل.
- فترة السماح المسموحة قبل البدء بتسديد اقساط التمويل؟

#### أولا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

لقد نص السؤال الأول على الآتي: ما دور المصارف الإسلامية العاملة في الأردن (البنك الإسلامي) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين ٢٠٠٢ - ٢٠١١. وللإجابة عن هذا السؤال تم حصر قيمة التمويل (مشاركة)، وقيمة التمويل (مراجعة)، وعدد المؤسسات، وتم احتساب نسبة المشاركة، ونسبة المراجعة لكل سنة، وظهرت نتائج ذلك كما هو مبين في الجدول (٢).

الجدول (٢): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مولها البنك الإسلامي الأردني من ٢٠٠٢ - ٢٠١١ بالدينار الأردني

السنة	مبلغ التمويل مشاركة	مبلغ التمويل مراجعة	عدد المؤسسات	نسبة المشاركة	نسبة المراجعة
٢٠٠٢	١٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	٨	١,٣%	٠,٦%
٢٠٠٣	١٧٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠	٥	١,٦%	٠,٦%
٢٠٠٤	٨١٠٠٠	٧٠٤٠٠٠	٦	٠,٨%	٠,٣%
٢٠٠٥	٥٧٠٠٠	٢٧٥٠٠٠	٣	٠,٥%	٠,١%
٢٠٠٦	٧٤٠٠٠	٢٣٢٠٠٠	٤	٠,٤%	٠,١%
٢٠٠٧	٤٣٠٠٠	٢٨٤٠٠٠	٤	٠,٤%	٠,١%
٢٠٠٨	٨٦٠٠٠	-	٢	٠,٧%	-
٢٠٠٩	٢٠٠٠٠	-	٢	٠,٢%	-
٢٠١٠	٨١٥٠٠	-	٦	٠,٦%	-
٢٠١١	٣٧٥٠٠٠	-	١٦	٠,٣%	-
<b>الإجمالي</b>	<b>١٠٨٧٥٠٠</b>	<b>٥٠٩٥٠٠٠</b>	<b>٥٦</b>		
<b>المتوسط</b>	<b>٩٨٨٦٣</b>	<b>٤٦٣١٨</b>		<b>٠,٩%</b>	<b>٠,٣%</b>

من الجدول السابق يتضح تناقص المبلغ الممنوح بأسلوب المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك، وبالتالي تناقص أعداد المؤسسات الصغيرة

، ويعود ذلك إلى رغبة المصرف الإسلامي بأخذ الوقت الكافي لدراسة كل حالة على حده، وللتأكد من الملاءمة المالية للمتمول، وقدرته على سداد قيمة الأقساط المترتبة عليه، بالإضافة إلى التأكد من وجود الضمانات الكافية بالنسبة للمصرف.

٣. وفيما يتعلق بصيغ التمويل الإسلامي التي تتعامل بها المصارف الإسلامية، فقد جاءت نتائجها كما يتضمنها الجدول (٥).

جدول (٥): التكرارات والنسب المئوية لتقديرات أفراد العينة على

صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

الرتبة	النسبة	التكرار	الصيغة
الأولى	٨٥,٦%	٤٥٢	مراحة
الثانية	٧,٦%	٤٠	مشاركة متناقصة
-	٠%	٠	مضاربة
-	٠%	٠	استصناع
الثالثة	٦,٨%	٣٦	إجارة
	١٠٠%	٥٢٨	المجموع

يبين الجدول (٥) أن أعلى صيغة مقبولة لدى المتمولين هي المراحة حيث حصلت على المرتبة الأولى بتكرارات ٤٥٢ وبنسبة قدرها ٨٥,٦%، وجاءت بعد ذلك صيغة المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك بالمرتبة الثانية وتكرار ٤٠ وبنسبة قدرها ٧,٦%، أما الإجارة فقد جاءت في المرتبة الثالثة والأخيرة حيث بلغت التكرارات ٣٦ وبنسبة قدرها ٦,٨%، وتظهر الدراسة أن صيغة المضاربة والاستصناع لم تكن من الصيغ التي اعتمدت للتمويل لدى المتمولين. وذلك يعود إلى رغبة المصرف الإسلامي في ضمان قيمة العائد من المراحة أو المشاركة المتناقصة كون الضمانات والرهونات كافية لسداد قيمة التمويل، أما المضاربة والاستصناع والإجارة وغيرها من صيغ التمويل الشرعية الأخرى، فلا يتعامل بها البنك الإسلامي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كون العائد على الاستثمار غير معروف، وغير مضمون أيضاً، لأنه يعتمد على عدة عوامل خارجية تتحكم في حجم العائد على الاستثمار.

٤. وفيما يتعلق بحجم التمويل التي حصلت عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد جاءت نتائجها كما يتضمنها الجدول (٦).

جدول (٦): التكرارات والنسب المئوية لتقديرات أفراد العينة حول

حجم التمويل الممنوح من المصرف الإسلامي

الرتبة	النسبة	التكرار	حجم التمويل
الأولى	١٨,٢%	٩٦	٢٠٠٠ فأقل
الثانية	٢٨,٢%	١٤٩	٢٠٠١ - ٤٠٠٠
الثالثة	٢٤,٨%	١٣١	٤٠٠١ - ٨٠٠٠
الأولى	٢٨,٨%	١٥٢	أكثر من ٨٠٠٠ دينار
	١٠٠%	٥٢٨	المجموع

يتضح من نتائج الجدول (٦) أن حجم التمويل ضمن الفئة "٢٠٠٠ فأقل" حصلت على المرتبة الرابعة حيث بلغت التكرارات ٩٦ وبنسبة

جدول (٣): التكرارات والنسب المئوية لتقديرات أفراد العينة

للسعوبات التي تواجههم خلال التعامل مع المصرف الإسلامي

الرتبة	النسبة المئوية	التكرار	الصعوبة
الرابعة	٤,٢%	٢٢	سوء استقبال العميل
الثانية	٣٩,٤%	٢٠٨	التعقيدات والتأخير في الإجراءات
الأولى	٤٥,٤%	٢٤٠	كثرة الضمانات
الثالثة	١١%	٥٨	ارتفاع تكلفة التمويل
	١٠٠%	٥٢٨	المجموع

يبين الجدول السابق أن من أبرز الصعوبات التي تواجه أفراد العينة خلال تعاملهم مع المصرف الإسلامي "كثرة الضمانات"، حيث جاءت في المرتبة الأولى بتكرار ٢٤٠، وبنسبة قدرها ٤٥,٤%، بينما جاءت الصعوبة المتعلقة بـ "التعقيدات والتأخير في الإجراءات" المرتبة الثانية في الصعوبات بتكرار ٢٠٨، وبنسبة قدرها ٣٩,٤%، فيما جاءت صعوبة "ارتفاع كلفة التمويل" بالمرتبة الثالثة بتكرار ٥٨ وبنسبة قدرها ١١%، وأخيراً جاءت الصعوبة المتعلقة بـ "سوء استقبال العميل" في المرتبة الرابعة، وتكرار ٢٢ وبنسبة قدرها ٤,٢%، وذلك يعود إلى أن المصرف الإسلامي يحاول أن يحافظ على ودائع المستثمرين من الضياع؛ لذلك يتشدد في الحصول على ضمانات كافية لتقليل هامش مخاطرة عدم التسديد إلى أقل درجة ممكنة، أما التعقيدات وكثرة الإجراءات فتعود إلى سياسة البنك في عدم منح الصلاحيات في منح القروض إلى شخص معين أو عدد قليل من الأشخاص تجنباً للمزاجية وعدم الكفاءة في منح القروض والتسهيلات، لذلك تتم الموافقة على القروض والتسهيلات من خلال لجنة مختصة بعد أن تستوفي المعاملة جميع الشروط.

٢. فيما يتعلق بالفترة الزمنية بين تقديم الطلب، والحصول على التمويل اللازم فجاءت نتائجها كما يتضمنها الجدول (٤).

جدول (٤): التكرارات والنسب المئوية لتقديرات أفراد العينة حول

الفترة الزمنية بين تقديم الطلب والحصول على التمويل الإسلامي

الرتبة	النسبة المئوية	التكرار	الفترة الزمنية
الأولى	٥٣%	٢٨٠	أقل من شهر
الثانية	٣٦,٤%	١٩٢	من شهر - شهرين
الثالثة	١٠,٦%	٥٦	من ٣ - ٦ أشهر
الرابعة	٠%	٠	أكثر من ذلك
	١٠٠%	٥٢٨	المجموع

يبين الجدول (٤) أن الفترة الزمنية بين تقديم الطلب والحصول على التمويل الإسلامي "أقل من شهر" جاءت في المرتبة الأولى بتكرار ٢٨٠، وبنسبة قدرها ٥٣%، وجاءت الفترة الزمنية "من شهر إلى شهرين" في المرتبة الثانية بتكرار ١٩٢ وبنسبة قدرها ٣٦,٤%، بينما جاءت في المرتبة الثالثة الفترة الزمنية من "ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر" حيث جاءت بتكرار ٥٦ وبنسبة قدرها ١٠,٦% وأخيراً جاءت صعوبة "أكثر من ذلك" في المرتبة الرابعة بتكرار ٠ وبنسبة قدرها ٠%

وبين الجدول (٨) أن حوالي ٧١,٨% من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرون أن تكلفة التمويل المصارف الإسلامية (نسب المربحة) تقارب تكلفة التمويل في البنوك التقليدية (الفوائد)، مقابل ٢٨,٢% يرون أن تكلفة في المصارف الإسلامية أقل منها في البنوك التقليدية.

٣. وفيما يتعلق بنوع الضمانات المطلوبة من أجل الحصول على تمويل من المصارف الإسلامية، فجاءت النتائج كما يتضمنها الجدول (٩)

جدول (٩): التكرارات والنسب المئوية لتقديرات أفراد العينة على نوع

الضمانات المطلوبة

الرتبة	النسبة	التكرار	الضمانات
الرابعة	١٢,١%	٦٤	عقار
الثالثة	١٣,١%	٦٩	رهون
الثانية	٢٢,١%	١١٧	ضمان شخصي
الأولى	٥٢,٧%	٢٧٨	كل ماسبق
	١٠٠%	٥٢٨	المجموع

يبين الجدول السابق أن أبرز أنواع الضمانات المطلوبة هو "كل ماسبق" حيث احتلت المرتبة الأولى بتكرار (٢٧٨) ونسبة قدرها ٥٢,٧%، وجاء الضمان شخصي في المرتبة الثانية بتكرار ١١٧ ونسبة قدرها ٢٢,١%، بينما احتل ضمان العقار المرتبة الأخيرة بتكرار ٦٤ ونسبة قدرها ١٢,١%.

٤. وفيما يتعلق بفترات السداد المسموح بها من قبل البنك الإسلامي لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فجاءت النتائج كما يتضمنها الجدول (١٠).

جدول (١٠): التكرارات والنسب لتقديرات أفراد العينة لفترة السماح

التي منحت قبل البدء بتسديد أقساط التمويل

الرتبة	النسب	التكرار	فترة السماح
الأولى	٤٩,٤%	٢٦١	أقل من ٣ أشهر
الثانية	٤٥,١%	٢٣٨	٣ إلى أقل من ٦ أشهر
الثالثة	٤,٢%	٢٢	٦ أشهر إلى سنة
الرابعة	١,٣%	٧	أكثر من سنة
	١٠٠%	٥٢٨	المجموع

يبين الجدول (١٠) أن البنك يمنح فترة سماح أقل من ثلاثة أشهر تسبق البدء بتسديد أقساط التمويل جاءت في المرتبة الأولى، حيث بلغت التكرارات ٢٦١، ونسبة قدرها ٤٩,٤%، بينما جاءت فترة السماح من ثلاثة إلى أقل من ستة أشهر في المرتبة الثانية بتكرار ٢٣٨، ونسبة قدرها ٤٥,١%، بينما جاءت فترة السماح من ستة أشهر إلى سنة الثالثة بتكرار ٢٢، ونسبة قدرها (٤,٢%)، أما في المرتبة الأخيرة فقد جاءت فترة السماح أكثر من سنة بتكرار ٧ ونسبة قدرها ١,٣%. مما يدل على أن أعلى نسبة سماح يمنحها البنك سقفها ستة أشهر للمتمولين.

قدرها ١٨,٢%، بينما جاء حجم التمويل ضمن الفئة "٤٠٠١ - ٨٠٠٠" دينار في المرتبة الثالثة حيث بلغت التكرارات ١٣١ بنسبة قدرها ٢٤,٨%، وجاء في المرتبة الثانية حجم التمويل ضمن الفئة "٢٠٠١ - ٤٠٠٠" دينار حيث بلغت التكرارات ١٤٩ بنسبة قدرها ٢٨,٢%، أما حجم التمويل ضمن الفئة "أكثر من ٨٠٠٠" دينار فقد جاء في المرتبة الأولى، حيث بلغت التكرارات ١٥٢ بنسبة قدرها ٢٨,٨% . وهذا يبين أن أغلب المتمولين هم من أصحاب النشاط التجاري، وهذا يتمثل في حجم التمويل المطلوب من أفراد عينة الدراسة.

١. وفيما يتعلق بنسبة التمويل الذي حصلت عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المصارف الإسلامية قياسا بالحجم الكلي للتمويل المطلوب للمشروع، فقد جاءت نتائجها كما يتضمنها الجدول (٧)

جدول (٧): النسب المئوية لتقديرات أفراد العينة لنسبة التمويل الممنوح من المصارف الإسلامية مقارنة بالحجم الكلي للتمويل

المطلوب للمشروع

الرتبة	النسبة	التكرار	نسبة حجم التمويل
الثالثة	٢٠,٣%	١٠٧	٢٥%
الأولى	٣٧,٣%	١٩٧	٥٠%
الثانية	٢٥,٥%	١٣٥	٧٥%
الرابعة	١٦,٩%	٨٩	١٠٠%
	١٠٠%	٥٢٨	المجموع

يتضح من نتائج الجدول (٧) أن المرتبة الأولى جاءت لصالح نسبة التمويل التي تشكل ٥٠% من الحجم الكلي للتمويل المطلوب للمشروع، حيث حصلت على نسبة قدرها ٣٧,٣%، وجاءت في المرتبة الثانية لنسبة التمويل ٧٥% حيث حصلت على نسبة قدرها ٢٥,٥%، ويلبها في المرتبة الثالثة نسبة التمويل ٢٥% حيث حصلت على نسبة قدرها ٢٠,٣%، وجاءت في المرتبة الأخيرة نسبة التمويل ١٠٠% حيث حصلت على نسبة قدرها ١٦,٩%، وهذا يدل على أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التمويل من المؤسسات الإسلامية، حيث أن أغلبية المتمولين هم من الموظفين السابقين أو العمال أو العاطلين عن العمل، وبالتالي ليس لديهم ما يمكنهم من القيام بمشاريعهم دون الحاجة إلى التمويل من المصارف.

٢. وفيما يتعلق بتكلفة التمويل المتمثلة بنسب المربحة التي تحددها البنوك الإسلامية، فجاءت النتائج كما يتضمنها الجدول (٨)

جدول (٨): التكرارات والنسب المئوية لتقديرات أفراد العينة حول تكلفة التمويل في المصارف الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية

الرتبة	النسبة	التكرار	نسبة المربحة
الأولى	٧١,٨%	٣٧٩	مقارنة
الثانية	٢٨,٢%	١٤٩	غير مقارنة
	١٠٠%	٥٢٨	المجموع

يتضح من الجدولين (١٢ ، ١٣) أن حوالي ١٢,٥ % فقط من العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانوا عاطلين عن العمل، أما بالنسبة لمستوى دخل العاملين في المؤسسات، فقد تبين أن حوالي ٨٣,٣% من العاملين يحصلون على أجر قدره ١٠٠ دينار فأقل شهريا، وهذا يدل على أن مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر والبطالة ضعيفة إلى حد ما.

٦. وفيما يتعلق بتسويق منتجات هذه المؤسسات، فجاءت النتائج كما يتضمنها الجدول (١٤).

جدول (١٤): التكرارات والنسب المئوية لتقديرات أفراد العينة حول

مكان تسويق الإنتاج

الرتبة	النسبة	التكرار	إنتاج المشروع
الأولى	٧٦,١%	٤٠٢	داخل المحافظة
الثانية	٢٣,٩%	١٢٦	خارج المحافظة
-	-	-	خارج البلد
	١٠٠%	٥٢٨	المجموع

يتبين من الجدول (١٤) أن ٧٦,١% من المؤسسات يتم تسويق إنتاجها في المحافظة ذاتها، مقابل ٢٣,٩% يتم تسويق إنتاجها خارج المحافظة، أما نسبة ما يطلب للسوق الدولي الخارجي فقد وجد أنه لا يتم تصدير أي من منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدول الأخرى .

ثالثا: اختبار الفرضيات

١. نتائج اختبار الفرضية العدمية الأولى  $H_0$ : التي تنص على أنه لا يوجد دور فعال للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن (البنك الإسلامي) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين ٢٠٠٢ - ٢٠١١، وتم اختبار هذه الفرضية بموجب السؤال رقم ١٥ من الاستبانة، الذي جاءت نتائجه باستخدام تحليل  $t$ -test للعينة الواحدة كما يتضمنه الجدول ١٥ الآتي:

ويتضح من الجدول (١٥) أن  $t$  المحسوبة أقل من  $t$  الجدولية، وبناء على ذلك نقبل الفرضية العدمية الأولى التي تنص على أن المصارف الإسلامية غير فعالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويؤيد ذلك ما ورد في الجدول (٢) ونتائج تحليله، التي أبرزها أن حجم التمويل الإجمالي لمدة ١١ سنة كان ١٠٨٧٥٠٠ دينار مشاركة متناقصة منتهية بالتملك بمتوسط قدره ٩٨٨٦٤ دينار سنويا، و ٥٠٩٥٠٠٠ دينار مرابحة بمتوسط سنوي قدره ٤٦٣١٨ ديناراً، ويعد ذلك حجم تمويل ضئيل.

وفيما يتعلق بأسباب التعثر التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فجاءت النتائج كما يتضمنها الجدول (١١).

جدول (١١): التكرارات والنسب المئوية لتقديرات أفراد العينة حول

الأقساط المستحقة غير المسددة وأسبابها

الرتبة	النسبة	التكرار	سبب التعثر
الثالثة	١٦,٨%	٨٩	عدم الملاءمة المالية
الأولى	٣٦,٤%	١٩٢	ارتفاع تكلفة التمويل
الثانية	٣٣,٩%	١٧٩	ارتفاع كلفة الضرائب على المشروع
الرابعة	١٢,٩%	٦٨	كساد الإنتاج
	١٠٠%	٥٢٨	المجموع

يبين الجدول (١١) أن ارتفاع تكلفة التمويل كانت أكثر أسباب تعثر المشروع حيث جاءت في المرتبة الأولى بتكرار ١٩٢، ونسبة قدرها ٣٦,٤%، في حين جاء ارتفاع تكلفة الضرائب على المشروع في المرتبة الثانية بتكرار ١٧٩، ونسبة قدرها ٣٣,٩%، أما عدم الملاءمة المالية للعميل فقد جاءت في المرتبة الثالثة بتكرار ٨٩، ونسبة قدرها ١٦,٨%، وكان كساد الإنتاج في المرتبة الرابعة والأخيرة بتكرار ٦٨، ونسبة ١٢,٩%. وهذا يبين أن معدل العائد على الاستثمار متدنٍ، بحيث لا يكفي لتسديد الضرائب المترتبة على المشاريع، وأقساط التمويل بالإضافة إلى حصة البنك من المربحة، مما يؤدي إلى التعثر في السداد من قبل المتمولين.

٥. أما فيما يتعلق بالعمل السابق للمتمولين وقيمة الأجر المدفوع لهم قبل التحول إلى التمويل من قبل المؤسسات الإسلامية، فجاءت نتائجها كما يتضمنها الجدولان (١٢) و (١٣).

جدول (١٢): التكرارات والنسب لتقديرات أفراد العينة المتعلقة بالعمل

السابق للمتمولين

الرتبة	النسبة	التكرار	العمل السابق للعاملين
الأولى	٦٦,٧%	352	موظف في القطاع الحكومي
الثانية	٢٠,٨%	١١٠	عامل
الثالثة	١٢,٥%	٦٦	عاطل عن العمل
	١٠٠%	٥٢٨	المجموع

جدول (١٣): التكرارات والنسب المئوية لتقديرات أفراد العينة المتعلقة

بالأجر المدفوع للمتمول

الرتبة	النسبة	التكرار	الأجر المدفوع بالدينار
الأولى	٨٣,٣%	٤٤٠	أقل ١٠٠
الثانية	١١,٤%	٦٠	من ١٠١ - ١٥٠
الثالثة	٥,٣%	٢٨	من ١٥١ - ٢٥٠
الرابعة	٠%	٠	أكثر من ذلك
	١٠٠%	٥٢٨	المجموع

الجدول (١٥): نتائج اختبار الفرضية الأولى

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	Sig* مستوى الدلالة	نتيجة اختبار الفرضية العدمية الأولى
إلى أي مدى تعتقدون أن دور البنك الإسلامي فعال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟	٤,١٠٣	٠,٩٠٦	١,٢٥٥	١,٩٩٩	٠,٨٩٥	قبول

وتم اختبار هذه الفرضية في السؤال ١٦ حيث جاءت نتائجها باستخدام تحليل t-test للعينة الواحدة كما يتضمنه الجدول (١٦) الآتي:

٢. نتائج اختبار الفرضية العدمية الثانية HO2 : التي تنص على أنه لا يوجد تقييم إيجابي من ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في تمويل تلك المؤسسات،

الجدول (١٦):

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	Sig* مستوى الدلالة	نتيجة اختبار الفرضية العدمية الثانية
إلى أي مدى تعتقدون أن البنك الإسلامي يهتم بربحيته أكثر من اضطراره بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟	٤,٢٤٥	٠,٩٢٥	١,٣٢٥	١,٩٩٩	٠,٨٩٥	قبول

الأنشطة الاقتصادية تحتاج إلى فترة سماح أكبر كي تتمكن من تأسيس مؤسساتها الاقتصادية، وتحقيق الإيرادات أو الأرباح التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في تسديد أقساط التمويل المترتبة عليها.

٥. إن نسبة الربحية التي تفرضها المصارف الإسلامية قريبة جدا ومتشابهة مع نسبة الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية، وبالتالي لا تشكل نسبة الربحية حافزاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجوء إلى المصارف الإسلامية في تمويل أعمالها مقارنة مع الفوائد التي تتقاضاها البنوك التجارية.

٦. ضعف تقييم الممولين لنشاط البنوك الإسلامية التمويلي، حيث أن الاعتقاد السائد بأن مصلحة البنك أولاً من خلال ضمان الربحية، واستخدام الصيغة التمويلية الأكثر ربحية وهي المراجعة للأمر بالشراء، إضافة إلى عدم مشاركته بالمعزم الذي تتحمله المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

### ثانياً: التوصيات

- في ضوء نتائج الدراسة يمكن التوصية بالآتي:
١. دعوة المصارف الإسلامية إلى ضرورة زيادة الاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تؤديه من دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية.
  ٢. التركيز على صيغ التمويل الأخرى غير الصيغ التقليدية (المضاربة والمراجعة) والاهتمام بصيغ تمويل حديثة (الاستصناع، والمضاربة، والسلم، والتورق)، والبحث عن صيغ تمويل تتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز مشاركة البنك في العملية التنموية.
  ٣. توفير فترة سماح أطول تُمنح للممولين لتمكينهم من استكمال إجراءات المشاريع التي يقومون بتأسيسها حتى تصبح قادرة على الوفاء بالتزامات التمويل.

ويتضح من الجدول ١٦ أن t المحسوبة أقل من t الجدولية، وبناء على ذلك نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد تقييم إيجابي من ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في تمويل تلك المؤسسات، ويؤيد ذلك ما ورد في الجداول ٣-١٤ ونتائج تحليلها، التي أبرزت الصعوبات التي تواجه الممولين في البنوك الإسلامية التي تضمنها الجدول ٣، كذلك حصر صيغ التمويل بالمضاربة، والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، والتركيز على الصيغة الأولى في الغالب، وذلك كما يتضمنه الجدول (٥).

### النتائج والتوصيات:

#### أولاً: النتائج

لقد أظهرت الدراسة عدداً من النتائج التي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

١. عدم فعالية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممنوح من قبل المصارف الإسلامية (البنك الإسلامي الأردني)، فعلى سبيل المثال لم يمول البنك سوى ٥٦ مؤسسة منذ بداية نشاطه في هذا المجال.
٢. لا يوجد صيغ تمويل حديثة، ومتطورة تتناسب مع نمو الحياة الاقتصادية، إضافة إلى عدم تنوعها، حيث أن صيغ التمويل التي تتعامل معها المصارف الإسلامية هي قديمة ومحدودة جداً، وتخص قطاعات اقتصادية محدودة فقط.
٣. كثرة الضمانات والتعقيدات والتأخير في الإجراءات من الصعوبات التي تواجه الممولين في اللجوء للمصارف الإسلامية لتمويل مؤسساتهم الصغيرة أو المتوسطة.
٤. قصر فترة السماح التي يمنحها المصرف الإسلامي، وعدم كفايتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن أغلب

١٠. الحكيم، منير سليمان، دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة، دراسة العقود الإسلامية في التمويل، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، ٢٠٠٣.
١١. خطاطبة، جميل، التمويل اللاروي للمؤسسات الصغيرة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الفقه وأصوله، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٠.
١٢. أبو ذياب، أنيس، تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات نجاحها والمعوقات التي تواجهها، بحث مقدم إلى الملتقى السنوي السادس بعنوان: دور المصارف والمؤسسات الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، ٢٠٠٣.
١٣. أبو ذياب، نبيل، دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم للملتقى السنوي السادس، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص ٢٧-٢٩، عمان، ٢٠٠٣.
١٤. ربحان، بكر، دور المصارف الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الواقع والآفاق، الملتقى السنوي السادس بعنوان دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، ٢٠٠٣.
١٥. أبو زر، وليد، ضمان مخاطر الائتمان المصرفي ودوره في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة، بحث مقدم لندوة دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم الشمال، جامعة إربد الأهلية، ١٩٩٩.
١٦. صقر، محمد فتحي، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ورشة تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٤.
١٧. صيام، وليد، التحديات المستقبلية لمنشآت الأعمال الصغيرة في الأردن، مؤتمر منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة: التحديات والآفاق المستقبلية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، ص ١٤-١٦، ٢٠٠٣.
١٨. الطباع، حمدي، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الأردن، محاضر مؤتمر آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، جامعة آل البيت، ١٩٩٩.

٤. دراسة نسبة المراجعة لتقديم نسب مريحة متوسطة، ومناصفة لنسبة الربح التي تقدمها البنوك التجارية، حتى تكون هذه النسبة من عوامل الجذب والتحفيز للجوء إلى المصارف الإسلامية.
٥. التخفيف من الضمانات المطلوبة، لتكون ممكنة وقابلة للتحقق، وتساعد في سهولة الحصول على التمويل اللازم لتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن كثرة الضمانات وتعقيدها هي الصعوبة الأكبر التي تواجه الممولين في الحصول على التمويل اللازم لتمويل مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة.
٦. إعداد دراسة شاملة ومقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية تبين دور كل منهما في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصعوبات التي تواجه الممولين.

#### المراجع:

#### المراجع العربية:

١. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، اتفاقية: إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠.
٢. الأسرج، حسين عبد المطلب، دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم إلى مؤتمر "المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، المغرب، ٢٠١٢.
٣. البعلي، عبد الحميد، إمكانيات ابتكار الأساليب والأدوات والعمليات الجديدة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم للملتقى السنوي السادس، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص ٢٧، ٢٠٠٣.
٤. البنك الإسلامي الأردني، قانون البنك الإسلامي الأردني، ١٩٧٨، ص ٢.
٥. البنك الإسلامي الأردني، قانون البنك الإسلامي الأردني، ١٩٨٥، ص ٨.
٦. البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي، ٢٠٠٠، ص ٢.
٧. البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي، ٢٠٠٣، ص ٧.
٨. البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي، ٢٠١١، ص ٢٥، ٣٠، ١٢٧، ١٢٨.
٩. البنك الإسلامي الأردني، نشرة تعريفية صادرة عن البنك الإسلامي الأردني، المشاركة المنتهية بالتمليك، ٢٠١١.

### المراجع الأجنبية:

- 1- Habib و Ahmed, **The Role of Islamic Financial Institutions In Financing micro Enterprises: Theory And Evidence**”, resurch submitted to the sixth annual symposium, Arab Academy for Science, 2003 .

### المراجع الإلكترونية

1. [www.macam.ac.il](http://www.macam.ac.il)
2. [www.docstoc.com](http://www.docstoc.com)
3. [www. Kantakji.org](http://www.Kantakji.org)

١٩. المالقي، عائشة الشرقاوي، **البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ص٢٥، ٢٠٠٠.
٢٠. مبارك، عيد المنعم محمد، بونس، محمود، **اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص١٧٣، ١٩٩٦.
٢١. مقابلة مع المسؤول عن البرنامج بتاريخ ٢٠ / ١٢ / ٢٠١١.
٢٢. المناصرة، اكسمري، **المشكلات التي تواجه المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الأردن وأثرها على أدائها**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٧.

## الملحق رقم (١)

## الأخ المستجيب/الأخت المستجيبة

نرجو وندعو مؤسساتكم الكريمة المشاركة في إجراء دراسة حول دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وذلك من أجل المساهمة في تفعيل دور البنوك الإسلامية في دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة لما لذلك من دور هام تضطلع به هذه المؤسسات في الاقتصاد الأردني.

وتهدف هذه الدراسة التعرف إلى دور المصارف الإسلامية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من خلال تقديم التمويل اللازم لها، وبيان مدى ملائمة النظام التمويلي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التعرف إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى سعيها للتمويل من المصارف الإسلامية.

وكجزء من الدراسة، نرجو من حضراتكم تعبئة الاستبانة المرفقة، التي تحتاج منكم وقتاً لا يتجاوز خمس عشرة دقيقة لإكمالها، وما فيها من أسئلة يتعلق بحاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التمويلية، ومدى تلبية البنوك الإسلامية لهذه الحاجات، كذلك حصر الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات عند رغبتها في الحصول على التمويل اللازم من البنوك الإسلامية.

وسوف يتم التعامل مع البيانات الواردة في الاستبانة لغايات البحث العلمي فقط، وسيتم تزويدكم بنسخة من الدراسة تتضمن التوصيات والنتائج. نغدو ممتنين لدعم حضراتكم وإكمال هذه الاستبانة، واختيار إجابة واحدة فقط تكون مناسبة للسؤال من وجهة نظركم، وفي حالة عدم الرغبة في الإجابة على أي سؤال، نرجو تجاوزه، كما نرجو عدم التردد بالاتصال بنا عند وجود أي استفسار أو عند الحاجة إلى أي معلومات إضافية، وإعادتها لطفاً.

## وتفضلوا قبول فائق الاحترام

١. ما مؤهلكم العلمي؟  
(أ) غير متعلم (ب) دون الثانوية (ج) الثانوية (د) غير ذلك
٢. ما دخلكم الشهري؟  
(أ) ١٠٠ دينار فأقل (ب) ١٠١ - ١٥٠ دينار (ج) ١٥١ - ٢٥٠ دينار (د) أكثر من ذلك
٣. ما نشاطكم الرئيسي؟  
(أ) صناعات حرفية (ب) تربية مواشي (ج) مؤسسات إسكانية (أ) مؤسسات تجارية (ب) صيدليات (ج) مؤسسات زراعية
٤. ما حجم مؤسساتكم؟  
(أ) صغيرة (ب) متوسطة
٥. هل تعتمد مؤسساتكم على التمويل الذاتي أو التمويل الخارجي من البنوك؟
٦. إذا كانت إجابة السؤال ٣: (التمويل الخارجي من البنوك)، فهل تهتم مؤسساتكم بضرورة توافق عمليات التمويل مع نصوص الشريعة الإسلامية؟ (نعم)، (لا).
٧. إذا كانت إجابة السؤال ٤: (نعم)، فهل لديكم تمويل من أحد البنوك الإسلامية العاملة في الأردن؟ (نعم)، (لا).
- إذا كانت إجابة السؤال ٥: نعم، لطفاً أجب على الأسئلة ٨-١٤
٨. ما مقدار الفترة الزمنية التي تستغرقها المصارف الإسلامية لغاية الموافقة على تقديم التمويل اللازم؟ \_\_\_\_\_
٩. ما أنواع صيغ التمويل الإسلامية التي حصل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجبها على التمويل؟ \_\_\_\_\_
١٠. ما نسبة التمويل من المصارف الإسلامية التي حصلت عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قياساً إلى التمويل التقليدي وإلى المصادر الذاتية؟ \_\_\_\_\_
١١. هل المصارف الإسلامية تضع نسبة لأرباحها بدرجة متقاربة مع الفوائد في البنوك التقليدية؟ \_\_\_\_\_
١٢. ما أنواع الضمانات التي تشترطها المصارف الإسلامية عند تقديم التمويل لمثل هذه المؤسسات؟ \_\_\_\_\_



١٣. ما فترة السماح التي توافق عليها المصارف الإسلامية والمقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل المباشرة بتسديد أقساط التمويل؟

١٤. ما المشاكل والصعوبات التي تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند التعامل مع المصارف الإسلامية؟

١٥. إلى أي مدى تعتقدون أن دور البنك الإسلامي فعال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

(أ) غير فعال (ب) قليلا (ج) باعتدال (د) كثيرا (هـ) فعال بشكل كبير

١٦. إلى أي مدى تعتقدون أن البنك الإسلامي يهتم بربحيته أكثر من اضطلاع به بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

(أ) لا يهتم (ب) قليلا (ج) موازنة بين الربحية والدعم (د) كثيرا (هـ) يهتم بالربحية فقط

١٧. هل يوجد معلومات أخرى ذات أثر على إثراء الدراسة لتوضيح موقفكم من التمويل عن طريق البنوك الإسلامية لمؤسساتكم؟ لطفا أذكرها.

---



---



---



---



---



---



---



---



---



---